نظر عوى سحب الجنسية من بعض الهاربين منهم 5 سبتمبر المقبل

مصر.. بلاغ للإنتربول بتوقيف وتسليم 3 إعلاميين

القاهرة – «وكالات»: أمر النائب العام المستشار هشام بركات، بوضع الإعلاميين معتز مطر ومحمد ناصر على قوائم ترقب الوصول والمنع من السفر بناء على البلاغ رقم 391 لسنة 2015.

وقال مصدر مسؤول إن المكتب الفني للنائب العام تلقى بلاغا بناء على القرار الصادر من النائب العام بوضعهما على قوائم ترقب الوصول لإخطار الإنتربول الدولي بوضعهم على النشرة الحمراء للقبض عليهما وتسليمهما إلى السلطات المصرية للتحقيق معهما في عدة اتهامات كما تلقى بلاغا آخر بإدراج الإعلامية آيات عرابي المقيمة في أميركا على قوائم ترقب الوصول وإخطار الإنتربول بتسليمها للسلطات المصرية.

وكان طارق محمود الأمين العام لائتلاف دعم صندوق تحيا مصر قد تقدم ببلاغات ضد كل من محمد ناصر علي المذيع بقناة مصر الآن، ومعتز مطر المذيع بقناة الشرق واللتين تبثان من تركيا إضافة إلى الإعلامية آيات عرابي.

وقال محمود: إن هؤلاء الإعلاميين اتخذوا من تلك القنوات منبرا يبثون من خلاله الإرهاب والتحريض على القتل والعنف والتخريب بهدف إسقاط الدولة المصرية داعين أعضاء جماعة الإخوان إلى حمل السلاح ضد الجيش والشرطة بهدف إسقاطهم وبث الفرقة وزعزعة الاستقرار وتكدير السلم والأمن الاجتماعيين والتحريض عن طريق نشر بيانات وعناوين ضباط الشرطة بغرض استهدافهم وتصفيتهم والتحريض على قتلهم وترويع أسرهم.

وأضاف أن هؤلاء الإعلاميين يسيئون للدولة المصرية والشعب المصري ويتجاهلون إرادة المصريين التي أطاحت بحكم الإخوان ويتبنون نهج هذه الجماعة التي تسعى لإسقاط الدولة المصرية وترويع الشعب المصري عقابا له على إطاحته بحكم الجماعة ورئيسهم المعزول محمد مرسي وفي سبيل ذلك يحرضون من خلال وسائل الإعلام الخارجية على قتل ضباط الجيش والشرطة وحرق الممتلكات العامة والخاصة وترويع الآمنين وإشاعة الفوضى بهدف إسقاط النظام الحالي وإضعاف الثقة في مؤسسات الدولة.

فيما قررت محكمة القضاء الإداري برئاسة المستشار أحمد الشاذلي، نائب رئيس مجلس الدولة في مصر نظر دعوى قضائية تطالب بإسقاط الجنسية المصرية عن الإعلاميين المصريين المقيمين في تركيا، ويعملون بقنوات الإخوان 5 سبتمبر القادم.

وقال د. سمير صبري، المحامي ومقيم الدعوى إنه تقدم بدعوى لسحب الجنسية المصرية من الإعلاميين محمد ناصر وطارق عبدالجابر وهيثم خليل ورائد المصري وسليم عزوز وخالد بركات لظهورهم على قناة الشرق التركية التي دأبت على نشر الأكاذيب وبث الشائعات، التي تهدف لتكدير السلم العام وتأليب فئات الشعب المصري ضد قياداته وجيشه.

وقال إن هؤلاء الإعلاميين تعمدوا لأسباب شخصية وسياسية تضليل المشاهدين ونقل الأحداث التي تقع في مصر بأسلوب أبعد ما يكون عن الحقيقة، وذلك بهدف تكدير الأمن والسلم العام والترويج لجماعة الإخوان والرئيس المعزول *محمدمرسي والتحريض على القتل وإثارة الفتنة واستهداف ضباط الجيش والشرطة والقضاة.

من جانب آخر حددت محكمة جنح المنشية بالإسكندرية برئاسة المستشار محمد القبطان 23 يونيو الحالي لنظر أولى جلسات محاكمة الإعلامي محمد ناصر المذيع بقناة مصر الآن، والتي تبث من تركيا.

وقال طارق محمود، المحامي ومقيم الدعوى، إن الإعلامي محمد ناصر قام بنشر أخبار كاذبة بهدف تكدير الأمن والسلم الاجتماعيين وبث الفتنة الطائفية بين طوائف الشعب المصري وتحريضه ضد المؤسسة العسكرية عن طريق نشر عناوين الضباط وأسرهم عبر صفحته الرسمية على مواقع التواصل، إضافة إلى ارتكابه جريمة سب وقذف في حق قيادات الدولة، بدءا من رئيس الجمهورية حتى القضاة والضباط والإعلاميين والسياسيين.

وأكد طارق محمود في تصريحات أن الإعلامي محمد ناصر دأب في الفترة الأخيرة على التحريض على ارتكاب أعمال العنف والقتل وإشاعة أخبار كاذبة من شأنها زعزعة الأمن والاستقرار الداخلي في البلاد لحساب جماعة الإخوان وتنفيذ مخططهم لإسقاط مؤسسات الدولة عن طريق إذاعة أخبار كاذبة عبر قناة مصر الآن واستضافة قيادات إخوانية هاربة للخارج صادر ضدها أحكام بالإدانة في أعمال إرهابية.

وأضاف أن الإعلامي محمد ناصر صدر بحقه ضبط وإحضار في أكثر من بلاغ وتم إخطار الإنتربول الدولي وإدراجه في النشرة الحمراء للقبض عليه.

من جهة أخرى قرر النائب العام المصري المستشار هشام بركات بإخلاء سبيل خالد صلاح رئيس تحرير صحيفة «اليوم السابع» والصحافي السيد فلاح المحرر بالجريدة بكفالة مالية قدرها 10 آلاف جنيه لكل منهما، بعد توجيه الاتهام لهما بنشر أخبار من شأنها تكدير الأمن العام وإثارة الفزع بين المواطنين.

وكانت النيابة العامة قد تلقت بلاغا من وزارة الداخلية السبت، تتهم فيه جريدة «اليوم السابع» بنشر خبر كاذب عبر موقعها الإلكتروني الخميس الماضي يفيد بأن إرهابيين هاجموا سيارات تابعة لرئاسة الجمهورية أثناء عودتها من شرم الشيخ وهو ما نفته الوزارة والرئاسة.

وقال رئيس تحرير الصحيفة في التحقيقات إن الخبر تم نقله عن بعض المصادر والمواقع الإخبارية ورغم نشر الخبر في عدد من المواقع الإلكترونية و شبكات التواصل قبل نشره في «اليوم السابع» إلا أن وزارة الداخلية اعتبرت أن النشر في «اليوم السابع» كان مصدرا لتهديد السلم العام.

وأضاف «مواقع إخبارية أخرى نشرت الخبر قبل صحيفته ومحرر الجريدة تأكد من أحد المصادر، قبل أن يصدر المتحدث الرئاسي بيانا ينفي الخبر، وفور صدور بيان الرئاسة بالنفي تم حذف الخبر على الفور».

على الجانب الآخر، أعلن يحيى قلاش نقيب الصحافيين عقد اجتماع طارئ لمجلس النقابة مع رؤساء تحرير الصحف القومية والخاصة، ظهر غد الاثنين بمقر النقابة، وذلك لمواجهة -ما أسماه- بالتضييق على حرية الصحافة والإجراءات التي تتم بالمخالفة للقانون.

وقال إن النقابة تقدمت من قبل بمذكرتين للمستشار هشام بركات النائب العام طالبت فيهما بوقف قرارات النيابة العامة بإخلاء سبيل الصحافيين أعضاء النقابة بكفالة مالية، وذلك لمخالفتها للقانون الذي يمنع الحبس الاحتياطي في قضايا النشر، والتأكيد على رد مبالغ الكفالات السابقة مضيفا أن قضايا النشر لا يوجد فيها حبس احتياطي وأن دفع الكفالات أمر مخالف للقانون.

وكان النائب العام قد أحال في 25 مايو الماضي ثلاثة صحفيين إلى محاكمة جنائية عاجلة بسبب نشر خبر كاذب حول مقتل 6 وكلاء نيابة بطريق السويس وتضمن أمر الإحالة، رئيس مجلس إدارة صحيفة «البيان» المصرية، نجيبة المحجوب، ورئيس تحرير الصحيفة، إبراهيم عارف، والمحررة بالصحيفة، سارة علاء الدين، موجها إليهم تهمة «نشر أخبار كاذبة، من شأنها تكدير الأمن العام، وإلقاء الرعب بين المواطنين، وإلحاق الضرر بالمصلحة العامة».

ووجهت النيابة إلى المتهمتين الأولى والثالثة ارتكاب جريمتي إذاعة ونشر أخبار كاذبة، ومزاولة مهنة الصحافة دون أن تكونا مقيدتين بجداول نقابة الصحافيين فيما وجهت للثالث تهمة الإخلال بواجبات وظيفته.

الإعلامي معتز مطر أحد الموجود اسمهم على قائمة ترقب الوصول

التحقيق مع صحافيين نشروا خبرا كاذبا عن الرئاسة

سكان درنة يتحالفون مع «مجلس شورى المدينة» لطرد «داعش»

تنظيم داعش يقوم بالاستعراض في مدينة درنة الليبية

الحدث نت :قال سكان بمدينة درنة الليبية، أمس الاول السبت، ان تحالفا إسلاميا ليبيا متشددا وحد صفوفه مع السكان المحليين في درنة للتصدي لمقاتلي تنظيم «داعش»، وقام بأسر القائد اليمني للتنظيم واستعاد قاعة محكمة بالمدينة.

ويدور قتال عنيف بين مقاتلي تنظيم «داعش» ومقاتلي جماعة محلية تسمى «مجلس شورى المدينة» منذ أسبوع للسيطرة على درنة.

واكد سكان من درنة ان مجلس شورى المدينة بالتعاون مع اشخاص محليين مسلحين قام بطرد تنظيم «داعش» من مناطق كثيرة بدرنة واستعاد قاعة المحكمة وقتل عدة مقاتلين من التنظيم من بينهم مصري.

واستمر القتال في وسط المدينة مع إغلاق معظم المتاجر والشركات. واوضح السكان أن تنظيم «داعش» متركز في منطقتي رأس الهلال والفتايح بالمدينة.

وكانت درنة، وهي مدينة محافظة قاوم فيها المتشددون معمر القذافي قبل سقوطه في 2011، اول مكان حاول فيه تنظيم «داعش» كسب الدعم في ليبيا.

وطبق التنظيم ببطء أحكام الشريعة وحظر التدخين في الأماكن العامة والمقاهي التي يتم فيها تدخين النرجيلة.

ووصل اليمني الذي يعتقد السكان المحليون ان اسمه «ابو البراء الازدي» إلى درنة أواخر العام الماضي كممثل للقيادة العراقية لتنظيم «داعش».

ولكن التنظيم واجه ايضا منافسة من جماعات محلية لها اجندات محلية بشكل أكبر. ويحظى «مجلس شورى المدينة»، المرتبط بجماعات متمردة سابقة قاتلت القذافي، بدعم محلي يعود تاريخه للثورة.

واندلع قتال الأسبوع الماضي عندما قتل أحد قادة «مجلس شورى المدينة» وأعلنت الجماعة «الجهاد» ضد مقاتلي تنظيم «داعش» في المدينة.

حسم استقالة شفيق من رئاسة حزبه اليوم واتجاه لعدم قبولها

القاهرة – «وكالات»: أكد المستشار يحيى قدري نائب رئيس زب الحركة الوطنية في *مصر، أن الفريق أحمد شفيق المرشح الرئاسي السابق وآخر رئيس وزراء في عهد *مبارك تقدم باستقالته من رئاسة الحزب بسبب وجوده خارج البلاد.

وقال في تصريحات خاصة لـ«العربية نت» إن الحزب سيعقد اجتماعا اليوم الاثنين للبت في الاستقالة وانه شخصيا يقترح عدم قبولها، مؤكدا أن الاتجاه العام داخل الحزب يؤيد ذلك لكون شفيق ليس مجرد رئيس ولكنه مثلا ورمزا للحزب.

وأعلن قدري أن الحزب أصدر بيانا أكد فيه، أن أعضاءه بكافة قياداته وكوادره لن تقبل هذه الاستقالة تحت أي ظرف من الظروف وأن الهيئة العليا للحزب ستجتمع بكامل تشكيلها غدا لحسم الأمر نافيا الشائعات التي روجت على نطاق واسع بوجود خلافات بين شفيق والقيادة السياسية في مصر.

وقال نائب رئيس حزب الحركة الوطنية إنه أجرى اتصالا هاتفيا مع شفيق حاول خلاله إقناعه بالعدول عن الاستقالة إلا أن شفيق متمسك بها معللا ذلك بوجوده في الخارج وعدم قدرته على التفاعل مع متطلبات الحزب في الداخل.

وكان شفيق قد أرسل مساء أمس السبت خطاب استقالته من رئاسة حزب الحركة الوطنية الذي أسسه وقال فيها إنه يتقدم باستقالته نتيجة للظروف الصعبة وغير الطبيعية التي يمارس من خلالها عمله، الأمر الذي لم يتح له أن يقدم كل إمكاناته وخبراته للحزب.

وكانت صحف مصرية قد روجت وجود خلافات بين الفريق شفيق والسلطات في مصر، وأن السلطات طالبته باعتزال العمل السياسي وأرسلت له وفدا لإبلاغه بهذا الأمر وهو ما نفاه المستشار يحيى قدري نقلا عن الفريق شفيق، كما روجت جماعة الإخوان شائعات برغبة شفيق في خوض الانتخابات البرلمانية القادمة وتشكيل الحكومة فضلا عن شائعات أخرى بتدخل السلطات المصرية لوقف حوار تلفزيوني أجراه شفيق مع إحدى الفضائيات المصرية وهو ما تم نفيه أيضا من جانب القناة والمسؤولين في مصر.

القبض على جزائري وترحيله وزوجته إلى فرنسا

القاهرة – «وكالات»: كشف مصدر أمني مسؤول بمطار الغردقة الدولي تفاصيل واقعة القبض على مواطن جزائري في وترحيله إلى *فرنسا هو زوجته الفرنسية فور وصولهما للسياحة.

وقال المصدر « إن الأجهزة الأمنية في مطار الغردقة فوجئت بشخص يحمل جواز سفر جزائري قادما من فرنسا هو وزوجته الفرنسية لقضاء فترة استجمام بالمدينة السياحية وتبين من خلال الفحص أنه أحد المشتبه بتورطهم في قضايا إرهاب منها قضية شهيرة ومعروفة وقعت مؤخرا، مضيفا أنه حاول قبل تلك الواقعة الدخول للبلاد عبر مطار القاهرة بجواز سفر فرنسي وتم منعه أيضا لكنه حاول التحايل على ذلك بالعودة مرة أخرى لمصر وعبر مطار الغردقة وبجواز سفر جزائري إلا أن السلطات المصرية اكتشفت أمره.

وأضاف أن السلطات المصرية لا تمنع أي وافد للسياحة من دخول البلاد وتمنحهم تأشيرات دخول فور وصولهم، كما أن الإخوة الجزائريين وجميع الأشقاء العرب مرحب بهم ويتم منحهم تأشيرات الدخول فور وصولهم للبلاد ولا صحة مطلقا لفرض تأشيرات أمنية على دخول الجزائريين لمصر.

وكانت إحدى الصحف الجزائرية قد نشرت أمس الأول تقريرا صحافيا حول تعرض جزائري وزوجته الفرنسية لمضايقات فور وصولهما إلى مطار الغردقة حيث ذكرت الصحيفة أن زوجته دخلت ببطاقة دون تأشيرة أو موافقة أمنية، أما هو فلم تسمح له إدارة جوازات السفر بالمرور، وتم توجيهه إلى شرطة المطار للتحقيق معه، بالرغم من أنه كان يحمل تأشيرة الدخول، لكن دون موافقة أمنية.

وقالت إنه مكث في المطار 3 ساعات حيث تعرض لاستجواب وتحقيق، وبعدها تم ترحيله هو وزوجته في أول طائرة متجهة إلى فرنسا.

أغسطس المقبل.. موعد المصريين مع افتتاح قناة السويس الجديدة

أسرع ممر ملاحي للشحن بين أوروبا وآسيا وسيكون مصدرا حيويا للعملة الصعبة في مصر

القاهرة – «وكالات»: الفريق مهاب مميش، رئيس هيئة قناة السويس المصرية ، إن قناة السويس الجديدة ستفتتح في 6 أغسطس المقبل.

ويأمل الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي أن يحفز المشروع الاقتصاد الذي يعاني من معدل بطالة في خانة العشرات.

وبدأ الجيش قبل عشرة أشهر العمل في حفر القناة الجديدة التي ستمر بمحاذاة القناة الأصلية التي يعود تاريخها إلى 145 عاما، وتبلغ تكلفة القناة الجديدة 8 مليارات دولار وهي جزء من مشروع بمليارات الدولارات يهدف إلى تعزيز التجارة في أسرع ممر ملاحي للشحن بين أوروبا وآسيا.

قناة السويس مصدر حيوي للعملة الصعبة في مصر خاصة منذ انتفاضة عام 2011 التي أثارت قلق السائحين والمستثمرين الأجانب

وقال مميش في مؤتمر صحافي بمدينة الإسماعيلية: «انتهاء أعمال الحفر والتكريك 15 يوليو 2015، وإن شاء الله افتتاح قناة السويس الجديدة 6 أغسطس 2015 طبقا لأوامر الشعب المصري وأوامر الرئيس المصري».

وتابع: «أول ما سيادة الرئيس إن شاء الله زي ما أعطى إشارة بدء الحفر هيأمر ببدء تشغيل قناة السويس الجديدة وهتعبر السفن أول يوم وهيستمر العبور».

وقال مميش إن القناة الجديدة ستقلص فترة إبحار السفن من 22 إلى 11 ساعة مما يجعلها أسرع قناة في العالم. وستربط أربع قنوات صغيرة بين القناتين القديمة والجديدة.

وأضاف أنه تم الانتهاء من 85% من أعمال التكريك حيث تمت إزالة 219.3 مليون متر مكعب من الرمال من أصل 258 مليون متر مكعب في المجمل. وقال إن الممر الملاحي الجديد سيكون آمنا تماما.

وقال: «الموضوع مش حفر بس أو تكريك بس.. تجهيز الممر الملاحي ليكون صالحا وآمنا للملاحة العالمية، لن نسمح لأي سفينة أن تعبر في الممر الملاحي الجديد إلا أن تكون مؤمنة ملاحيا».

وإلى جانب القناة الجديدة تخطط الحكومة المصرية لبناء مركز صناعي ولوجيستي دولي قرب قناة السويس التي من المتوقع أن تمثل نحو ثلث حجم الاقتصاد المصري.

وقال مميش إن القناة القديمة تدر نحو 5 مليارات دولار سنويا وهي مصدر حيوي للعملة الصعبة. أما القناة الجديدة – التي ستعبر بها السفن الكبيرة في الاتجاهين – فمن المفترض أن ترفع العائدات إلى 15 مليار دولار بحلول عام 2023.

الجزائر: بن فليس يهاجم بوتفليقة في مؤتمر تأسيس حزبه

الحدث نت :انتقد علي بن فليس رئيس الوزراء الجزائري سابقا، «الفراغ في مؤسسات الدولة الناتج عن شغور السلطة»، في إشارة إلى توقف نشاط الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة بسبب المرض، واتهم الفريق الحكومي الذي يسير الشأن العام، بـ«الفشل» وبـ«العجز عن مشاكل الجزائريين».

وقرأ بن فليس الجمعة بالجزائر العاصمة كلمة طويلة أمام المئات من كوادر حزبه «طلائع الحريات»، بمناسبة مؤتمره التأسيسي، حملت معاينة سلبية لأوضاع البلاد على الصعيد الاقتصادي، المتميز بانكماش مداخيل البلاد، بسبب انهيار أسعار النفط، وعلى صعيد ممارسة الحقوق والسياسة.

وقال رئيس الوزراء الأسبق (2001–2003) إن «قوى غير مؤسساتية استولت على مركز القرار الوطني، بسبب شغور السلطة. وفي هذه اللحظة بالذات التي نجتمع فيها هنا تنتشر، في كل جهات الوطن، الإشاعات أو التسريبات التي تطلق كبالونات اختبار لقياس مدى قابلية عملية الاستنساخ لنظامنا السياسي، بواسطة ما أصبح معروفا بالتعيين تحت تسمية الانتقال التوريثي أو عن طريق التعيين من نفس المجموعة».

ويقصد بن فليس ما يشاع عن ترتيبات لنقل الحكم من بوتفليقة إلى أصغر أشقائه وكبير مستشاريه، السعيد.

وحضر مؤتمر «الطلائع»، رؤساء الحكومات السابقين بلعيد عبدالسلام ومقداد سيفي وأحمد بن بيتور، ولوحظ غياب مولود حمروش. كما حضر عدد كبير من الوزراء اشتغلوا مع بوتفليقة، وهم من مؤسسي الحزب أبرزهم وزير الخارجية الأسبق أحمد عطاف ووزير الإعلام المتحدث باسم الحكومة سابقا عبدالعزيز رحابي، واللافت أن ضباطا عسكريين متقاعدين يوجدون ضمن مؤسسي حزب بن فليس الجديد.

وأضاف بن فليس أن «الصورة التي أصبح عليها نظامنا السياسي اليوم، هي كالآتي: تسيير شغور للسلطة في الوقت الذي تفلت من يده مظاهر ذلك يوما بعد يوم؛ المحافظة على الوضع القائم، أي الجمود حتى لا يتحرك أي شيء أو يتغير أي شيء؛ والسهر على استمرار النظام بكل الوسائل؛ وتحضير عملية الاستنساخ لاحقا وعدم التراجع أمام أية طريقة ولو كانت الأكثر معاداة للجمهورية أو للوطنية».

واتهم حكومة بوتفليقة بـ«وضع كل البلد في تبعية مؤلمة ومدمرة، تبعية تجاه مصدر يتيم للثروة، تبعية كاملة تجاه العوائد المحصلة من هذه الثروة الوحيدة وتبعية كاملة تقريبا تجاه الخارج، في ما تعلق بما نستهلكه وبما ننتجه». وتابع: «لقد استهلك النظام السياسي القائم مبالغ ضخمة في مخططات الإنعاش، التي لم تنعش أي شيء، هذه المبالغ التي من المؤكد أنها أثرت البعض على حساب البلد، هي مبالغ تعطي الإحساس بالدوار لكنها في نفس الوقت تخلف الشعور بخسارة كبرى، فلماذا إذن نجد اقتصادنا في هذه الحالة بينما كانت له كل وسائل تطوره؟ عناصر الإجابة تفرض نفسها بنفسها».

وسألت «العربية.نت» أستاذ العلوم السياسية بجامعة الجزائر، محمد خوجة عن الإضافة التي يمكن أن يقدمها بن فليس للمشهد السياسي بحزبه الجديد، فقال: «قد لا يملك بن فليس مصداقية كبيرة لدى قطاع من الجزائريين، فهو يهاجم نفس السلطة التي كان رئيسا للحكومة فيها، ويتهم بوتفليقة بالفشل بينما من أهم مساعديه». ولاحظ خوجة أن إطلاق «طلائع الحريات» تزامن مع عودة أحمد أويحيى إلى واجهة الأحداث، وهو أحد أبرز وجوه السلطة.